الأمم المتحدة

A/C.4/58/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
14 November 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لوديل .....(أوروغواي)

المحتويات

انتخاب نائب للرئيس

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال)*

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-54260 (A)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

طلبات عقد جلسات استماع

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

انتخاب نائب للرئيس

٢ - **السيدة فيراري** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): رشحت السيد لامبا (ملاوي) لمنصب نائب الرئيس.

٣ - انتخب السيد لامبا (ملاوي) نائبا للرئيس بالتزكية.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في بنود أخرى من جدول الأعمال) (A/58/23 (Part II)، الفصول الثامن إلى العاشر؛ و A/58/23 (Part III)، الفصل ١٢ (الأفرع دال - واو)؛ وA/58/171؛ والمذكرة 1/30)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/58/23 (Part II)، الفصل السابع؛ و A/58/23 (Part III)، الفصل الثاني عشر (الفرع ألف)؛ و A/58/69)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/58/23 (Part II)، الفصل الخامس؛ و A/58/23 (Part III)، الفصل الثاني عشر (الفرع باء)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/58/23 (Part II)، الفصل السادس؛ و A/58/23 (Part III)، الفصل الثاني عشر (الفرع جيم)؛ وA/58/66؛ و A/C.4/58/CRP.1)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/58/71)

٤ - **الرئيس:** قال إن كثيرا من الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩١ دولة أصبحت ممثلة الآن باعتبارها دولا حرة ومستقلة، وذلك بفضل الجهود الدؤوبة للجنة الخاصة المعنية بحالة منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. فالعمل الرائع الذي تنهض به اللجنة الخاصة يُعد من أعظم النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة منذ إنشائها.

٥ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة: عرض تقرير اللجنة الخاصة عن أعمالها خلال عام ٢٠٠٣ (A/58/23). وأوضح أن توصيات اللجنة ترد في الجزء الثالث من التقرير.

٦ - وأضاف أنه في عام ٢٠٠٣، عقدت اللجنة، للمرة الأولى في تاريخها، حلقتها الدراسية السنوية في أنغيلا، أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأشار إلى أن الحضور في الحلقة الدراسية كان غير مسبوق. ورحب بالتعاون الذي أبدته القوة القائمة بالإدارة وحكومة أنغيلا، وهو ما أسهم في نجاح الحلقة الدراسية.

٧ - وقال إن اللجنة كانت تسترشد، خلال الفترة قيد الاستعراض، بأهداف العقد الدولي الثاني للقضاء على

الاستعمار وخطة عمله، التي تضمنت توصيات محددة للقوى القائمة بالإدارة، والوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الكيانات الأخرى، من أجل التعجيل بإنهاء الاستعمار.

٨ - ومضى يقول إن اللجنة الخاصة تعلق أهمية كبيرة على تكثيف الحوار والتعاون مع القوى القائمة بالإدارة بغرض إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية على القائمة. وكانت هذه الاتصالات مثمرة بصفة خاصة في حالة نيوزيلندا وجزر توكيلاو. وقد أوصت البعثة التي زارت الإقليم عام ٢٠٠٢ بإجراء دراسة عن خيارات تقرير المصير والآثار المترتبة عليها. ولا تزال اللجنة الخاصة في انتظار وضع اللمسات الأخيرة في اختصاصات الدراسة، التي يقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعداد لتمويلها.

٩ - واستطرد يقول إن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية قد واصلتا اتصالاتهما ومشاوراتهما غير الرسمية مع اللجنة الخاصة. وكانت مشاركة ممثل رفيع المستوى للمملكة المتحدة في الحلقة الدراسية التي عقدت في أنغيلا مفيدا بدرجة كبيرة لممثلي اللجنة الخاصة وللمشاركين من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأشار إلى أن اللجنة الخاصة تعتزم توسيع نطاق حوارها مع القوى القائمة بالإدارة في عام ٢٠٠٤، وأنها تأمل أن يؤدي هذا التعاون في نهاية المطاف إلى مشاركة تلك القوى في أعمال اللجنة الخاصة بصورة رسمية.

١٠ - وفيما يتعلق بالبعثات الموفدة للقيام بزيارات، قال إن اللجنة الخاصة لا تزال تعلق أقصى قدر من الأهمية على هذه البعثات، باعتبارها مصدرا أوليا للمعلومات عن رغبات وتطلعات الشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأنها تعتزم مواصلة التماس تعاون القوى القائمة بالإدارة في ذلك المجال.

١١ - **السيد تانوه - بوتشويه** (كوت ديفوار): القائم بأعمال رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة: قدم لمحة عامة موجزة عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة منذ بداية عام ٢٠٠٣.

١٢ - وقال إنه بعد انقضاء ثلاث سنوات من العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، لا يزال مدرجا على قائمة اللجنة الخاصة ستة عشر إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. ولذلك، فإن اللجنة الخاصة تواصل الوفاء بالولاية المسندة إليها من خلال استعراضها للمعلومات المرسلة من القوى القائمة بالإدارة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

١٣ - ومضى يقول إن الحلقات الدراسية الإقليمية التي تعقد كل سنة تتيح فرصة قيّمة لممثلي الأقاليم، وكذلك للخبراء والمنظمات غير الحكومية، لتسليط الضوء على المشاكل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الخاصة التي تواجه الأقاليم؛ كما أنها تتيح فرصة للجنة الخاصة لإعلام المشاركين بعملها. وقد عقدت الحلقة الدراسية لعام ٢٠٠٣ لأول مرة في أنغيلا، أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك بفضل الموافقة المسبقة للقوة القائمة بالإدارة وبفضل تعاون حكومة الإقليم. وقد تركزت الحلقة الدراسية أساسا على عملية إنهاء الاستعمار في أقاليم منطقة البحر الكاريبي وبرمودا، وأسفر الشكل الجديد عن إجراء حوار مثمر. وعند عودة اللجنة الخاصة إلى نيويورك، اعتمدت التوصيات والاستنتاجات الموضوعية للحلقة الدراسية، وعقدت دورتها في شهر حزيران/يونيه.

١٤ - واستطرد يقول إن رئيس اللجنة الخاصة قام بمتابعة توصيات الحلقة الدراسية بطلب إجراء محادثات مع ممثلي المملكة المتحدة بشأن عملية التحديث الدستوري في أقاليم

منطقة البحر الكاريبي وبرمودا على أساس مبدأ تقرير المصير الذي وضعته الأمم المتحدة. كما اتبع نهج مماثل مع ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار في ساموا الأمريكية. وكان رد الفعل الأوّلي لكلتا القوتين القائمتين بالإدارة إيجابيا. وفي هذا الصدد، تواصل اللجنة الخاصة التمتع بالتعاون النشط القائم منذ فترة طويلة مع نيوزيلندا وممثلي إقليم توكيلاو غير المتمتع بالحكم الذاتي.

١٥ - وحث أعضاء اللجنة الرابعة على النظر بصورة ايجابية إلى التوصيات المقدمة من اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة.

١٦ - **السيد بالاريزو** (بيرو): تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو، وقال إن أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة يتمثل في ضمان قدرة شعوب العالم على ممارسة أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي. وبفضل جهود المنظمة، تمكن أكثر من ٨٠ مليون شخص من ممارسة حقهم في تقرير المصير. ومن ثمة، لا مجال لإنكار أن عملية إنهاء الاستعمار كانت إنجازا من أعظم إنجازات الأمم المتحدة.

١٧ - وأشار إلى الدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الخاصة، فقال إنها كانت عاملا أساسيا في تنفيذ التوصيات، وناشد القوى القائمة بالإدارة والدول المعنية تنفيذ التوصيات دون إبطاء، حيث أن استمرار وجود الاستعمار أمر ''يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وعقبة تعترض تعزيز السلام والتعاون في العالم''، مثلما جاء في القرار ١٥١٤ (د-١٥).

١٨ - وفيما يتعلق بحالات الاستعمار المتبقية، قال إن مجموعة ريو تود أن تعلن ما يلي: (أ) يجب أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة، في أقرب وقت ممكن، المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل عادل وسلمي ودائم للنزاع حول السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية؛ (ب) فيما يتعلق بأقاليم منطقة البحر الكاريبي، ترحب مجموعة ريو بعقد الحلقة الدراسية المعنية بإنهاء الاستعمار لعام ٢٠٠٣ في إقليم أنغيلا غير المتمتع بالحكم الذاتي، وتأمل أن يتم تنفيذ استنتاجاتها وتوصياتها دون مزيد من التأخير؛ (ج) فيما يتعلق بالصحراء الغربية، تؤكد مجموعة ريو مجددا مسؤولية الأمم المتحدة عن مساعدة الشعب الصحراوي على ممارسة حقه في تقرير مصيره من خلال حل عادل ومقبول من الطرفين ودائم.

١٩ - وفي الختام، أكد من جديد التزام الدول الأعضاء في مجموعة ريو بإنهاء الاستعمار في كافة أشكاله بصورة نهائية، وحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل معا بصورة بناءة وبلا تحفظ بغية تحقيق ذلك الهدف قبل انتهاء العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

٢٠ - **السيد ركييخو** (كوبا): قال إن عملية إنهاء الاستعمار لم تحرز سوى قليل من التقدم في السنوات الأخيرة، وإن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية لم تشهد تغيرا يُذكر. وأضاف مع ذلك أن الأمر لا يدعو إلى الدهشة، حيث أن بعض القوى القائمة بالإدارة لا تزال تستخدم كل أنواع الذرائع لتبرير رفضها إنهاء الاستعمار بصورة نهائية؛ وترفض إقامة علاقات عمل رسمية مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وتعرقل عملها، على سبيل المثال بشن حملات تضليل إعلامي لتشويه مقاصد اللجنة؛ بل وحاولت النيل من عمل اللجنة الرابعة عندما اقترحت، في سياق النظر في إعادة تنشيط هيئات الجمعية العامة، حلها أو دمجها مع لجان أخرى، كما لو أن المسائل التي تنظر فيها اللجنة ما عادت تتسم بالوجاهة أو الأهمية بما فيه الكفاية.

٢١ - ومضى يقول إنه مع ذلك، وكما يتضح من تقرير الأمين العام عن المعلومات المرسلة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/58/69)، فإن بعض القوى القائمة بالإدارة لا تزال تتصرف مثل القوى الاستعمارية بإجراء مناورات

عسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لولايتها، مما يتسبب في إحداث أضرار خطيرة بصحة سكانها ويضر ضررا بالغا بنظمها الإيكولوجية، وباستغلالها الذي لا يعرف الحياء للموارد البرية والبحرية لتلك الأقاليم، في انتهاك صارخ لقرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د-٢٥).

٢٢ - واستطرد يقول إنه لمعالجة هذا الوضع، يجب ن تواصل الأمم المتحدة النظر بصورة نشطة في مسألة إنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد، يجب ألا يصبح العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار مجرد بند أخر من بنود جدول الأعمال التي لا يُنظر فيها إلا عندما يقترب من نهايته. وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء الأولوية لعقد الحلقات الدراسية الإقليمية عن إنهاء الاستعمار - التي عُقد أخرها في أنغيلا، لتكون أول حلقة تعقد في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي - كما يجب أن تولي إدارة شؤون الإعلام أولوية لنشر نتائج الحلقات الدراسية، بحيث لا تقتصر على موقع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار على شبكة الإنترنت، بل أيضا نشرها فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة من خلال الاستخدام السليم لوسائط الإعلام. وبالمثل، ينبغي إيجاد سبل لزيادة فرص التعليم والتدريب المهني المتاحة لشباب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن الدرجة الكافية. وأشار إلى أنه يجب بصفة خاصة على الدول الأعضاء التي تمتلك الموارد الاقتصادية اللازمة أن تعالج هذه المسألة.

٢٣ - وأضاف أن وفد بلده يرحب باعتماد سلسلة من القرارات التي تعترف بحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. كما أنه يرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن القرار المتعلق ببورتوريكو الذي قدم إلى اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقال إن سحب بحرية الولايات المتحدة من جزيرة فيكيس في بورتوريكو في أيار/مايو ٢٠٠٢ يمثل انتصارا واضحا لشعب بورتوريكو ولكل البلدان التي تسانده. غير أنه أشار إلى أن مسألتي تنظيف الجزيرة ونقل ميدان الرماية السابق إلى السلطات المحلية لا زالتا دون حل.

٢٤ - واستطرد يقول إن وفد بلده يود أيضا أن يعرب عن قلقه البالغ إزاء الجمود الواضح في عملية إحلال السلام في الصحراء الغربية، وهو الأمر الذي يحول دون إقرار سلام دائم في المنطقة ويظل يزيد من تفاقم الأوضاع المعيشية للشعب الصحراوي. كما يود الوفد أن يؤكد من جديد اقتناعه بأن إجراء استفتاء نزيه وشفاف ومحايد تحت رعاية الأمم المتحدة، والتقيد الصارم بخطة التسوية لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وباتفاقات هوستون، وبقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، هي السبل الوحيدة لكفالة الوصول إلى تسوية مشرفة للنزاع. وبالمثل، فإن وفد بلده يود أن يؤكد مجددا شرعية مطالبة الأرجنتين بالسيادة على جزر مالافيناس (فوكلاند)، ويحث حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على مواصلة التفاوض بغية تحقيق تسوية عادلة وسلمية ومشرفة لنزاعهما. كما يدعو الوفد القوة القائمة بالإدارة في غوام إلى التعاون تماما مع اللجنة.

٢٥ - **السيدة ريفيرو** (أوروغواي): تكلمت بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) والدولتين المنتسبتين لها (بوليفيا وشيلي)، فقالت إن هذه الدول تؤيد البيان السابق الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو. وهي تؤيد بقوة عملية إنهاء الاستعمار وعمل اللجنة الخاصة. وقال إنها تود أن تشير على وجه الخصوص إلى حالة استعمارية خاصة لا تزال دون حل، ألا وهي حالة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، فضلا عن المنطقة البحرية المحيطة بها، والتي ظلت لفترة طويلة محل نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة.

وذكرت بأن الجمعية العامة واللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية قد اتخذت قرارات عديدة بشأن الموضوع.

٢٦ - ومضت تقول إن المشكلة تمثل قلقا مباشرا للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة لها، حيث أنها لا تقتصر على إطالة أجل وضع غير عادي وغير عادل بالنسبة للأرجنتين، بل أنها أيضا تعرقل خططها لتحويل منطقة جنوب المحيط الأطلسي إلى منطقة سلام حقيقة. واختتمت كلمتها بقولها إن تلك الدول ستواصل تقديم الدعم الكامل للجهود المبذولة لإنهاء ذلك الوضع الاستعماري الذي يتنافى مع روح العصر بصورة نهائية، وأكدت من جديد ما ورد في بياناتها فيما يتعلق بجزر مالفيناس، وهي البيانات التي اعتمدت في اجتماعات رؤساء بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩.

٢٧ - **السيد ألكالاي** (فنزويلا): أيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو. وقال إن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وقد غيرت أساليب عملها بغية تحسين فعاليتها، أصبحت الآن في وضع يتيح لها النظر في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وهو شرط أساسي إذا ما أرادت أن تتفهم تماما سماتها المحددة وأن توصي بالتدابير الملائمة لكل منها. وأضاف أن البعض يعتقد مع ذلك أن اللجنة لم تفعل سوى القليل لبعض من تلك الأقاليم، في حين يعتقد آخرون أن اللجنة لا تفعل سوى إضاعة وقتها باعتمادها، سنة وراء سنة، قرارات لا تترتب عليها أية نتيجة. وقال إن هذه الأحكام ليست أحكاما عادلة، وإنما تنتج أحيانا عن قلة المعلومات. فالنتائج التي حققتها اللجنة الخاصة منذ إنشائها واضحة للجميع، كما يتضح من مشاعر الامتنان التي أعرب عنها للجنة الخاصة أولئك الذين استفادوا مباشرة من جهودها. فالمسألة تتعلق فحسب بالتغلب على العقبات التي تحول دون تنفيذ قرارات إنهاء الاستعمار تنفيذا كاملا، ولا بد من استمرار اللجنة الخاصة في الاضطلاع بدور محوري في تلك العملية.

٢٨ - وفيما يتعلق بالأقاليم الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قال إن وفد بلده يود أن يؤكد مجددا تأييده للأرجنتين في نضالها من أجل تأكيد سيادتها على جزر مالفيناس. كما يحث مرة أخرى الطرفين المعنيين على استئناف التفاوض، اقتناعا منه بأن الحوار على أعلى المستويات والتعاون الوثيق بصورة متزايدة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة يهيئان الشروط اللازمة لبدء المحادثات. وفيما يتعلق بإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، قال إن وفد بلده يؤيد مجددا إجراء استفتاء نزيه ومحايد في المستقبل القريب، وإنه مقتنع بأنه لا بد من تمكين الشعب الصحراوي من أن يمارس بحرية حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، وحث الأطراف المعنية على التعاون مع الأمين العام ومبعوثه الخاص من أجل إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للنزاع.

٢٩ - **السيد عوض** (مصر): رحب بفكرة تنظيم مشاورات بين الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق بشأن استعراض بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة الرابعة. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى المشاركة في أية مشاورات من هذا القبيل. وفي هذا السياق، قال إن اللجنة لا بد وأن تضع في اعتبارها البيانات التي أدلى بها المندوبون في الجلسات العامة أثناء أسبوعي المناقشة العامة التي أجرتها الجمعية العامة فيما يتصل بقضايا الإصلاح والتحديث، وضرورة تحقيق التغييرات المنشودة في مختلف جوانب عمل المنظمة، وكذلك في العملية التي تنظر من خلالها هيئاتها الفرعية في القضايا الدولية الجوهرية، بغية تعزيز مفهومي التعددية والعمل الجماعي وترسيخ المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الميثاق. وأضاف أن الأحداث التي شهدها العالم في السنة

المنصرمة تؤكد أنه لا بد من التعامل مع كثير من القضايا المعروضة على اللجنة الرابعة من زاوية فلسفية ومن زاوية عملية على حد سواء، وبصورة متكاملة ومتوازنة، وبخاصة قضية إنهاء الاستعمار وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وبسط سيادتها على أقاليمها.

٣٠ - ومضى يقول إن اللجنة الخاصة قدمت توصيات بشأن نشر المعلومات المتصلة بالقضاء على الاستعمار في تقريرها السنوي. وشدد في هذا الصدد على ضرورة أن تعمل المنظمة بصورة أكثر فاعلية لحشد الرأي العام العالمي وتزويد الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي بالوسائل اللازمة لزيادة وعيهم بنضالهم المشروع من أجل الاستقلال. كما أن من الضروري أيضا زيادة الوعي بالأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في هذا المجال، حيث أن جميع الحالات الاستعمارية وجميع الجهود المبذولة لإنهائها لا بد وأن تُدار بصورة عادلة، دون إعطاء أولوية لأية منطقة جغرافية بعينها أو لقضايا تُحدد بحكم علاقتها بالقضايا الأخرى. لذلك، لا بد من أن يكون هناك تواصل وتبادل للآراء بصورة مستمرة وبناءة بين اللجنة الخاصة وإدارتي الشؤون السياسية وشؤون الإعلام بالأمانة العامة من أجل تحديد أفضل السبل لتحقيق أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ولوضع رؤية سياسية وإعلامية واضحة تدعم مبادئ الميثاق وتؤدي إلى زيادة الوعي بحقوق تلك الشعوب ومعاناتها، وبخاصة فيما يتعلق بحقها في السيادة على أقاليمها. وأشار إلى أن المنظمة يمكن أن تستفيد من مختلف الأدوات للوصول إلى ذلك الهدف، ولتحقيق أفضل النتائج الممكنة. كما أن تعاون الأمم المتحدة مع المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية المعنية أمر لا يقل أهمية، نظرا للمهارات التي تمتلكها تلك المنظمات وللتأثير الذي يمكن أن تحدثه.

٣١ - واستطرد يقول إنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص لتقييم فعالية وضرورة البعثات التي توفد لزيارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فرغم أنه لا يمكن إنكار أن هذه البعثات تُعد أداة مفيدة للتيقن من الوضع الحقيقي في الأقاليم، فإن من الأهمية دراسة أفضل السبل لتحديد ولاياتها وأهدافها، فضلا عن الوقت الأنسب لإيفادها إلى الميدان. وإلى جانب هذا الجهد الداخلي، يجب الشروع في مشاورات متواصلة بين اللجنة الخاصة والقوى القائمة بالإدارة لتيسير مهام البعثات الزائرة. وبالمثل، لا بد من التشديد على مسؤولية القوى القائمة بالإدارة عن تزويد اللجنة الخاصة بالمعلومات الكافية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية في الأقاليم. وأكد على ضرورة تقديم القوى القائمة بالإدارة تقاريرها إلى الأمانة العامة خلال المواعيد المحددة بموجب قرارات اللجنة الخاصة والجمعية العامة ذات الصلة.

٣٢ - وانتقل إلى القضية البالغة الأهمية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تضر بمصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فشدد على مسؤولية المجتمع الدولي في هذا الصدد، وعلى ضرورة التأكيد من جديد على المبادئ التي تكرر التأكيد عليها في العديد من قرارات الجمعية العامة. وقال إنه لا بد من بذل كافة الجهود لتعزيز قدرة الشعوب المستعمرة على تنمية مواردها الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، لا بد من حماية التراث الثقافي والحضاري لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وهو ما يتطلب جهودا من جانب المجتمع الدولي.

٣٣ - وأضاف أنه لا بد من توسيع وتعزيز دور الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، التي تلعب دورا محوريا في مساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على تولي مسؤولية إدارة أقاليمها والاستفادة تماما من مواردها. وذلك يتطلب تعاونا عمليا من جانب القوى القائمة بالإدارة والتزاما ثابتا من جانب المانحين الدوليين. ونظرا للخصائص الجغرافية والبيئية والطوبوغرافية الخاصة

لكثير من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا يمكن استدامة تنميتها دون المشاركة العملية من جانب الوكالات المتخصصة، ومنظومة الأمم المتحدة عموما، في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، لا بد من التنسيق فيما بين تلك المؤسسات نفسها وفيما بينها وبين المنظمات الإقليمية المختصة لضمان تكامل المشروعات، ولكفالة حصول السكان على أقصى فائدة من ورائها.

٣٤ - وأكد أهمية مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة لاعتماده، حيث أنه يسلط الضوء على حماية البيئة، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والتصدي للاستغلال غير المشروع للموارد البحرية، وإن كانت هناك مجالات أخرى يجب أن تلقى نفس الاهتمام، وبخاصة إنشاء الخدمات الأساسية، وتوفير التدريب المهني، والاتصالات. وأشار إلى أن المنح الدراسية المقدمة من الدول الأعضاء لتعليم وتدريب شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب أن تعكس المتطلبات الإنمائية الجديدة والتغيرات في مفهوم بناء القدرات بوجه عام، فضلا عن مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل مجتمع. وأضاف أن مصر، باعتبارها من بين ٥٦ بلدا تقدم هذا النوع من المساعدة، تأمل في تحسين نظام تقديم الطلبات من خلال الأمم المتحدة، بحيث يستفيد أكبر عدد ممكن من المرشحين من التسهيلات المقدمة.

٣٥ - واختتم كلمته بالتأكيد مجددا على أن فعالية عملية إنهاء الاستعمار، وفقا للإعلان ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة وجود آلية فعالة للمتابعة والاستعراض من جانب اللجنة الخاصة تحت الإشراف الوثيق للجمعية العامة.

٣٦ - **السيد عساف** (لبنان): توجه بالشكر إلى اللجنة الخاصة على العمل الذي أنجزته، وعلى المقترحات والتوصيات التي تقدمت بها. وبعد أن استعرض الخلفية التاريخية للاستعمار، قال إن تلك الظاهرة، التي تسارع أفولها في نهاية الحرب العالمية الثانية، لا تزال مستمرة حتى اليوم، حيث لا يزال هناك ستة عشر إقليما مدرجة على قائمة اللجنة الخاصة، ولا تزال تنتظر ممارسة حقها في تقرير المصير. وكان ذلك هو السبب الذي دعا الجمعية العامة لأن تعلن، في قرارها ١٤٦/٥٥، الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ باعتبارها العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

٣٧ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة قد حددت بوضوح الطريق الذي يتعين على الشعوب أن تتبعه لنيل حريتها، وإن الدول الاستعمارية يجب أن تحترم المبادئ التي أرستها المنظمة في هذا الصدد. فمبدأ تقرير المصير، المجسد في المادة الأولى من الميثاق، قد أعيد تأكيده في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر عام ١٩٦٠، الذي وصف الهيمنة على الشعوب واستغلالها بأنهما انتهاك صارخ لحقوق الإنسان الأساسية، وفي القرار ١٥٤١ (د-١٥)، الذي أنشأ الإطار السياسي الذي يمكن أن تتبناه الأقاليم المستعمرة. وعلاوة على ذلك، فإن الفصل التاسع من الميثاق، المكرس للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يدعو القوى القائمة بالإدارة إلى تطوير الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب المستعمرة لتهيئتها لنيل استقلالها.

٣٨ - واستطرد يقول إنه لا يمكن الحديث عن إنهاء الاستعمار ومنح الشعوب المستعمرة الحق في تقرير المصير دون التعرض لمصير الشعب الفلسطيني؛ فإسرائيل قد حرمته من حقوقه، واحتلت أرضه، ودمرت مؤسساته. ومن الأهمية في هذا الصدد إعادة تأكيد المسؤولية الواقعة على عاتق المنظمة في كفالة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته، والسماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم. كما ينبغي الإشارة إلى الظاهرة المعروفة باسم الاستعمار الجديد، بمعنى الهيمنة التي يفرضها بعض بلدان

الشمال على شعوب الجنوب، وإلى ضرورة مكافحة تلك الظاهرة ومساعدة البلدان النامية على التغلب عليها. وأشار إلى أن اللجنة الخاصة تقف بصورة ثابتة في صف الشعوب المستعمرة، وأنه يؤمل بحلول نهاية العقد الدولي الثاني أن يكون أخر الأقاليم قد رُفع من قائمة اللجنة الخاصة.

٣٩ - **السيد فدائيفارد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه بعد ثلاث سنوات من إعلان العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، لا تزال قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تضم ستة عشر إقليما، يعيش فيها نحو مليونين من البشر يواصلون النضال من أجل تقرير مصيرهم، وهم يتوقعون عن حق أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها الأساسي في عملية إنهاء الاستعمار، وأن تكثف ما تبذله من جهود للوصول إلى تلك الغاية. وأضاف أن حل مشكلة تلك الأقاليم يكمن في تنفيذ خطة عمل العقد الدولي وتبني نهج براغماتي.

٤٠ - ومضى يقول إن اللجنة الخاصة يجب أن تواصل تشجيع عملية إنهاء الاستعمار، وأن تراقب التطورات في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يجب أن تصبح شعوبها على علم كامل بمجمل خيارات تقرير المصير المعروضة عليهم. غير أنه ينبغي التأكيد على أهمية النهج الذي تتبعه اللجنة الخاصة بالتعامل مع كل حالة على حدة. فأي مبادرة جديدة يجب أن تتماشى مع الممارسات التقليدية للجنة، ويجب ألا تتسبب في تعقيد عملية إنهاء الاستعمار في أقاليم بعينها.

٤١ - واستطرد يقول إن زيادة التعاون مع القوى القائمة بالإدارة في وضع برامج عمل للأقاليم المتبقية يُعد عاملا بالغ الأهمية بالنسبة للعملية الحالية لإنهاء الاستعمار. وأضاف أن وفد بلده يرحب بتعاون المملكة المتحدة الذي تبدى في عقد الحلقة الدراسية في أنغيلا. وأعرب عن أمله في إبداء نفس روح التعاون بإيفاد البعثات الزائرة بصورة دورية إلى الأقاليم، وبتقديم المعلومات المطلوبة بموجب المادة ٧٣ (هـ) بصورة منتظمة. وأضاف أن الخبرة الإيجابية المستمدة من عقد الحلقة الدراسية في أنغيلا ستشجع على عقد حلقات دراسية مستقبلا في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٤٢ - واختتم كلمته بقوله إن وفد بلده، باعتباره من أعضاء اللجنة الخاصة، مصمم على مواصلة الاضطلاع بمسؤولياته. وهو ينظر إلى اقتراح الرئيس بوضع برنامج عمل يستند إلى نهج التعامل مع كل حالة على حدة، إلى جانب وضع جدول زمني دقيق لإكمال عملية إنهاء الاستعمار بحلول نهاية العقد الدولي الثاني، باعتباره مبادرة هامة.

٤٣ - **السيد بيزا** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): قال إنه منذ دورة اللجنة في العام السابق، طرأ عدد من التطورات الهامة فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تتولى إدارتها المملكة المتحدة. فعقب صدور قانون الأقاليم البريطانية الواقعة فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢، الذي منح مواطني تلك الأقاليم الجنسية البريطانية الكاملة، والحق في الإقامة في المملكة المتحدة وحرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي، تقدم عدد من مواطني الأقاليم البريطانية الواقعة فيما وراء البحار بطلبات للحصول على جوازات سفر بريطانية. وفي حين لم يكن العدد مرتفعا بالصورة التي كانت متوقعة، فإنه كان كبيرا مع ذلك، حيث تم إصدار أكثر من ١٤ ٠٠٠ جواز سفر منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

٤٤ - ومضى يقول إنه على الصعيد السياسي، تجري عمليات استعراض دستورية في بعض الأقاليم (جزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتيسيرات، وجزر تركس وكايكوس)؛ وفي أقاليم أخرى، شُكلت لجنة لتجميع أراء

السكان عن تلك القضية (أنغيلا)، أو ستُنشأ فيها لجنة للاستعراض الدستوري في المستقبل القريب (جزر فرجن البريطانية). وقد أجريت انتخابات في برمودا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية؛ وتخطط سانت هيلانة لتبني شكل جديد للحكم.

٤٥ - أما بالنسبة لإدارة البيئة في الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، فقال إن حكومته تعمل بصورة وثيقة مع الأقاليم للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب الاتفاقات البيئية الثنائية، ولدعم الجهود التي تبذلها الأقاليم نفسها لحماية بيئتها وتحسينها. وأضاف أن حكومته، التي شاركت مشاركة كاملة في مؤتمر بيئي كبير في برمودا في آذار/مارس ٢٠٠٣، تأمل أن تعلن قريبا توفير أموال إضافية لدعم الجهود المتعلقة بالبيئة في الأقاليم وتنفيذ المواثيق البيئية للأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، التي وُقِّعت عام ٢٠٠١.

٤٦ - وعلى الصعيد الاقتصادي، قال إن حكومته تساعد برمودا، التي تعرضت لإعصار مدمر في الشهر السابق، وكذلك مونتيسيرات، التي تعرضت لأضرار واسعة النطاق بسبب انهيار قبة بركان سوفرير في تموز/يوليه ٢٠٠٣. كما تسعى المملكة المتحدة إلى مساعدة بعض الأقاليم في الحصول على مساعدات اقتصادية تجارية من الاتحاد الأوروبي.

٤٧ - وفيما يتعلق بالاهتمامات الخاصة للجنة، قال إن التطور الأكثر أهمية كان يتمثل في عقد الحلقة الدراسية في أنغيلا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ تحت رعاية اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. فقد كانت تلك المرة الأولى التي تعقد فيها اللجنة الخاصة حلقتها الدراسية السنوية في أحد الأقاليم البريطانية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وشهدت الحلقة الدراسية تبادلا صريحا وحيا للآراء بين ممثلي الإقليم والمملكة المتحدة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، مما مكّن جميع الحاضرين من تفهم مواقف بعضهم البعض بصورة أفضل. كما بينت الحلقة الدراسية مدى تطور الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة للمملكة المتحدة بصورة دينامية وتمتعها بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي؛ وترك ذلك بدوره أثرا إيجابيا على عمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار فيما يتعلق بإخراج بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من القائمة. وأشار إلى أنه في ذلك السياق، اغتنم ممثل المملكة المتحدة في الحلقة الدراسية الفرصة ليعلن أنه وإن لم يطرأ تغير على السياسة التي تتبعها حكومته بالتعاون غير الرسمي مع اللجنة الخاصة، فإنها ستساعد اللجنة على الاضطلاع بالولاية المسندة إليها بموجب قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥)، كلما كان ذلك ممكنا.

٤٨ - واستطرد يقول إن المجلس الاستشاري للأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، الذي سيعقد في لندن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، سيتيح فرصة لمواصلة مناقشة العلاقة بين المملكة المتحدة والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، وهي العلاقة التي أتاحت للأقاليم ممارسة حقها في تقرير المصير وإدارة شؤونها بنفسها بأقصى درجة ممكنة. وأضاف أنه لا يبدو أن هناك رغبة قوية في الأقاليم لاختيار طريق الاستقلال، رغم أن حكومته قد أوضحت أنها ستشجعها بكافة السبل إذا ما استقرت على ذلك الخيار. وبالتالي، فطالما اختارت الأقاليم الإبقاء على روابطها مع المملكة المتحدة، فإن مفتاح الموقف يتمثل في محاولة التوفيق بين رغبتها في التمتع بقدر أكبر من الحكم الذاتي ومسؤولية المملكة المتحدة في ضمان الحكم الرشيد، وحماية حياد الخدمة العامة واستقلال القضاء، وكفالة التقيد بالالتزامات الدولية.

٤٩ - **السيد بيركايا** (إندونيسيا): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ القرارات المتعلقة بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنفيذا تاما. وأشار

إلى أن دستور إندونيسيا ينص رسميا على أن الاستقلال حق لجميع الشعوب. وقال إنه منذ اعتماد القرارين التاريخيين ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥)، تحقق الكثير في مجال تنفيذ الأهداف التي تشكل ولاية اللجنة؛ فالسجل واضح تماما.

٥٠ - ومضى يقول إن معظم الأقاليم الـ ١١٤ الخاضعة لاتفاقات الوصاية أو المدرجة على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد استقلت، أو أدمجت في القوى القائمة بالإدارة، أو دخلت في ارتباط حر معها. وذلك يعني أنه لا بد من مواصلة ولاية اللجنة إلى أن تتمتع الأقاليم الستة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي بحقها في تقرير المصير.

٥١ - وأشار إلى أن وفد بلده يلاحظ أن العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار ينتهي عام ٢٠١٠؛ ومن ثم، لا بد وأن تواصل اللجنة مهمتها لإنهاء الاستعمار بتصميم متجدد من أجل إنجازها في غضون السنوات السبع المتبقية.

٥٢ - واستطرد يقول إن وفد بلده يشارك اللجنة دائما رأيها القائل بوجوب التعامل مع كل حالة من حالات إنهاء الاستعمار على حدة، وبعدم إمكان تطبيق أي معيار موحد عليها. وهذا هو السبب الذي جعلها ملتزمة دائما بإيجاد حل شامل يقوم على السمات المحددة لكل من الأقاليم الستة عشر المتبقية. غير أنه يعتقد أنه من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بذلك، وكذلك مبادئ الميثاق والقانون الدولي، فإن الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ستتمتع قريبا بحقها في تقرير مصيرها، بما يؤدي إلى اكتمال إنجاز ولاية اللجنة.

٥٣ - وأضاف أن وفد بلده يرحب بعقد الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي عن عملية إنهاء الاستعمار في أنغيلا، أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في أيار/مايو ٢٠٠٣؛ وهو ما يبين بوضوح الدور البالغ الأهمية المنوط بالقوى القائمة بالإدارة.

٥٤ - ودعا الدول الأعضاء إلى مساعدة الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي على تحقيق كامل إمكاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وقال إنه سيكون من الممكن إنجاز ذلك في غضون العقد الدولي الثاني إذا ما ضاعفت الدول الأعضاء جهودها. وأشار إلى أن كل شيئ يتوقف على التزام جميع الأطراف المعنية وتعاونها، وبخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، التي تقع على عاتقها مسؤولية خاصة في مواصلة تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وهو الأمر الذي ظلت تفعله بنجاح حتى الآن. وأضاف أن الدور الذي تلعبه الوكالات في تنفيذ برامج تنمية القوى البشرية وتطوير التعليم التي تحتاجها الأقاليم هو دور يتسم بأهمية خاصة. وأعرب عن أمله في أن يكون بمقدور اللجنة التعاون مع الوكالات المتخصصة في هذا الصدد.

٥٥ - وفي حين أكد مجددا التزام إندونيسيا بتعزيز دور الأمم المتحدة وقدراتها وفعاليتها، قال إن وفد بلده يعتزم الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في أعمال اللجنة من أجل مساعدتها على تحسين أدائها، وتحقيق كامل إمكاناتها، والاستجابة لتحديات المستقبل بقدر أكبر من الفعالية.

٥٦ - **السيد يشان جانغ** (الصين): قال إن عمل اللجنة يظل يمثل الأساس الذي تستند إليه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة البلدان والشعوب المستعمرة في ممارسة حقها في تقرير المصير وسعيها لنيل الاستقلال. وقد ساعد الإعلان التاريخي المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمد عام ١٩٦٠، في تسارع عملية إنهاء الاستعمار في كافة أنحاء العالم. وتحققت إنجازات تاريخية بمساعدة الأمم المتحدة، مما يُعد نجاحا للمنظمة، مثلما أشار الأمين العام.

٥٧ - ومضى يقول إن هناك مليونين من البشر يعيشون في ستة عشر من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكان العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار يعكس الطموح المشترك بين الدول الأعضاء لإكمال عملية إنهاء الاستعمار في وقت مبكر. ولذلك، فإن من واجب الدول الأعضاء أن تهتم الاهتمام الواجب بحقوق ومصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومساعدتها على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفقا للإعلان، وأشار إلى أن المسؤولية الكبرى في هذا الصدد تقع على عاتق اللجنة الرابعة. وأعلن أن وفد بلده يؤيد الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام في الرسالة التي وجهها إلى الحلقة الدراسية المعقودة في أنغيلا في أيار/مايو، وحث فيها اللجنة الخاصة على مواصلة جهودها من أجل التوصل إلى شكل مناسب ووضع جدول زمني لإنهاء الاستعمار في كل من تلك الأقاليم، وأنه يتطلع إلى توثيق التعاون بين القوى القائمة بالإدارة والأمم المتحدة.

٥٨ - واستطرد يقول إن القوى القائمة بالإدارة يجب أن تحرص على التوازن بين تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي - ومعظمها أقاليم صغيرة ذات نظم إيكولوجية شديدة الهشاشة - وبين حماية مواردها الطبيعية والبشرية.

٥٩ - وأشار إلى أن حكومته تؤيد بشكل ثابت الجهود التي تبذلها شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لممارسة حقها في تقرير المصير. واختتم كلمته بقوله إن وفد بلده سيواصل المشاركة بنشاط في جهود الأمين العام في هذا الميدان، وسيتعاون بصورة وثيقة مع أعضاء اللجنة من أجل إنجاز المهمة التاريخية المنصوص عليها في الميثاق والإعلان.

٦٠ - **السيدة سيث** (أنتيغوا وبربودا): تكلمت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وأشارت إلى أن قضية إنهاء الاستعمار لا تزال فصلا لم تنته الأمم المتحدة من العمل به بعد، حيث أن ثمانية من الأقاليم الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي توجد في الأمريكتين، وأن سبعة منها هي من البلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. ولذلك، فإن الجماعة الكاريبية تهتم اهتماما حقيقيا بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتطور السياسي والدستوري في تلك الأقاليم.

٦١ - ومضت تقول إن انضمام برمودا إلى الجماعة الكاريبية في تموز/يوليه يصل بعدد أقاليم منطقة البحر الكاريبي التي تتمتع بالعضوية الكاملة أو المنتسبة إلى ستة أقاليم؛ ومن المنتظر قبول انضمام إقليم سابع. وكل هذه الأقاليم أعضاء، بدرجات متفاوتة، في الهيئات الإقليمية. وثلاثة منها ترتبط بمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، واثنان - أنغيلا ومونتيسيرات - يشتركان في عملة موحدة مع جيرانهما المستقلين. وأضافت أنها جزء لا يتجزأ من حركة التكامل الاقتصادي في منطقة البحر الكاريبي، وأن انتقالها من وضع التبعية السياسية إلى الحكم الذاتي الكامل لن يفيد الأقاليم نفسها فحسب، بل وسيعود بالفائدة أيضا على المنطقة الإقليمية الأوسع ككل.

٦٢ - وأشارت إلى أن نقص المعلومات المتاحة لشعوب الأقاليم وبين الدول الأعضاء نفسها لا يزال يعرقل بدرجة كبيرة إعمال الحق العالمي في تقرير المصير لشعوب الأقاليم الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكان ذلك إلى حد بعيد نتيجة للطابع الجزئي وغير المكتمل لتنفيذ خطة عمل العقدين الدوليين للقضاء على الاستعمار. ومثلما ابلغ ممثل أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، فإن بدء حملات للتوعية السياسية في الأقاليم أمر حاسم في عملية تطورها، وأن تقدمها الدستوري والسياسي يتوقف على نشر المعلومات غير المنحازة عن

البدائل المشروعة المتاحة لها (الاستقلال، والارتباط الحر، والاندماج) – وهو الأمر الذي لم يحدث بعد.

٦٣ – وأوضحت أن الدول الأعضاء تفتقر، علاوة على ذلك، إلى المعلومات الكافية عن الدينامية الاستعمارية المعاصرة في الأقاليم. غير أن تلك المعلومات تتسم بأهمية بالغة إذا ما أريد فهم الطبيعة التي كثيرا ما تتسم بالتعقيد للأوضاع على أرض الواقع واتخاذ قرارات مستنيرة، في اللجنة، لملء الفراغ الديمقراطي المتأصل حتى في أفضل النماذج الاستعمارية. بل أن نشر المعلومات عن عملية إنهاء الاستعمار يتسم بالقصور على كل الجوانب، ويجب على آلية الأمم المتحدة المسؤولة عن تحليل الأوضاع في تلك الأقاليم ونشر المعلومات عنها أن تبادر إلى التعجيل بجهودها للوفاء بولايتها.

٦٤ – وشددت على أهمية الحلقات الدراسية الإقليمية التي تساعد في سد فجوة المعلومات. وقالت إن عقد الحلقة الدراسية لعام ٢٠٠٣ في أنغيلا، الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي، كان سابقة تاريخية، وإن الجماعة الكاريبية تهنئ حكومة أنغيلا التي وفرت مرافق ممتازة، وتثني على حكومة المملكة المتحدة لما أبدته من مرونة وبعد نظر بموافقتها على الاقتراح الجريء الذي تقدم به رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وأضافت أن ممثل المملكة المتحدة في الحلقة الدراسية يستحق الثناء أيضا لتبادله الآراء بصورة بناءة مع مختلف الممثلين الذين حضروا الحلقة الدراسية.

٦٥ – واستطردت تقول إن حلقة أنغيلا الدراسية كشفت أن ممثلي معظم الأقاليم الذين حضروا كرؤساء حكومات أو كوزراء ما كانوا على علم تام بالخيارات السياسية المتاحة لهم، وكان لديهم انطباع خاطئ بأن البديلين الوحيدين المتاحين لهم هما استمرار التبعية أو الاستقلال الفوري. وكان من الواضح أنهم يفتقرون إلى المعلومات، ولا بد وأن تكفل الأمم المتحدة تصحيح هذا الوضع.

٦٦ – ومضت تقول إن الأمم المتحدة لن تتمكن من النهوض بولايتها الخاصة بإنهاء الاستعمار إلا إذا كان هناك تركيز منسق على الجوانب المتعلقة بالتنفيذ. أما إضفاء الشرعية على ترتيبات التبعية الحالية، لدواعي الاستسهال، فلا يمكن أن يكون نهجا مقبولا. وأشارت إلى الجماعة الكاريبية تتطلع إلى دراسة التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين عن تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار على مدار الـ ١٢ سنة الماضية منذ إعلان العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار عام ١٩٩١. وقالت إن الجماعة لا تتوقع أن يتضمن التقرير مجرد تعداد الردود الواردة من قلة من الدول الأعضاء، مثلما كان الأمر عليه عموما في هذا النوع من التقارير، بل أنها تتوقع أن يتضمن خلاصة للأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة للاضطلاع بولايتها، وأن يبين الصعوبات التي صودفت حتى الآن، بحيث يمكن تقديم المساعدة إذا ما كانت هناك ضرورة لها.

٦٧ – ومضت تقول إنه تمشيا مع إعلان الألفية، يجب أن يكرس المجتمع الدولي نفسه بطاقة متجددة لمساعدة الشعوب التي لا تزال ترزح تحت نير الهيمنة الاستعمارية على ممارسة حقها في تقرير مصيرها، مثلما أعلن رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، السيد جوليان هنت، وهو رئيس سابق للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، عندما أشار إلى أن كثيرا من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية تقع في منطقة البحر الكاريبي. كما أن الجماعة الكاريبية تؤيد الرأي الذي أعرب عنه رؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز، الذين اجتمعوا في كوالا لمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣، حيث شددوا على استمرار صحة مبدأ حق الشعوب الأساسي وغير القابل للتصرف في تقرير مصيرها،

وجددوا التزامهم بالتعجيل بالقضاء التام على الاستعمار وبدعم التنفيذ الفعال لخطة عمل العقد.

٦٨ - وأشارت إلى أن ثمة شكل أخر بالغ الأهمية من أشكال التواصل يتعين على ممثلي الشعوب القيام به بأنفسهم، بأن يقدموا إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وإلى اللجنة الرابعة بيانات عن تقييمهم المباشر للأوضاع في الأقاليم. وأوضحت أن الاقتراح الداعي إلى إحالة بنود جدول الأعمال المتعلقة بإنهاء الاستعمار إلى الجلسات العامة مباشرة بعد أن تنظر فيها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وتجاوز اللجنة الرابعة، هو مصدر قلق بالغ للجماعة الكاريبية وللوفود الأخرى. فهذه الخطوة ستحرم ممثلي الأقاليم من الفرصة التي كانت متاحة لهم دائما لعرض وجهات نظرهم على الدول الأعضاء. فزيادة تقليص فرص وصول شعوب الأقاليم إلى العملية الدولية المصممة تحديدا لمساعدتهم لن يحل المعضلة الاستعمارية. إذ يجب توسيع فرص وصولهم إلى العملية، وليس الحد من تلك الفرص. وفي حين أن الجمعية العامة بحاجة مؤكدة إلى إعادة تنشيطها، فإن الخطوة المقترحة خطوة تفتقر إلى الحكمة تماما. وقالت إن الجماعة الكاريبية تحث على مواصلة استعراض تقارير اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في اللجنة الرابعة، حيث يمكن لممثلي الأقاليم أن يوفروا للدول الأعضاء معلومات عن الأوضاع على أرض الواقع. فمن الضروري الاستفادة من كل الأدوات المتاحة لنشر المعلومات على نطاق واسع للتغلب على استمرار نقص المعلومات بشأن إنهاء الاستعمار.

٦٩ - وفيما يتعلق بالوضع في الصحراء الغربية، قالت إن الجماعة الكاريبية تؤكد مجددا دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص لتنفيذ خطة السلام بما يمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وهو المبدأ الذي تؤيده الجماعة الكاريبية تأييدا تاما.

٧٠ - واختتمت كلمتها بقولها إن الجماعة الكاريبية تؤيد تماما مشروع القرار المتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. كما تثني الجماعة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وغيرها من هيئات الأمم المتحدة لما تقدمه من دعم مستمر للأقاليم في تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية وتطورها السياسي. غير أن الجماعة تعرب عن أسفها لامتناع عدد من الدول لمدة طويلة عن التصويت على ذلك القرار الهام في اللجنة، وفي الجمعية العامة، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتأمل الجماعة الكاريبية أن تسفر المشاورات عن توافق في الآراء حول نص مصاحب مبسط وتمريره كي تنظر فيه الجمعية العامة.

٧١ - **السيد بيزا** (المملكة المتحدة): تكلم في إطار ممارسة حق الرد على البيانات التي أدلى بها من قبل ممثلو بيرو وأوروغواي وفنزويلا بشأن السيادة على جزر فوكلاند، فقال إن موقف حكومته معروف تماما، وإن الممثل الدائم للمملكة المتحدة قد أعلنه مؤخرا بالتفصيل، وبصورة خطية، في إطار ممارسته لحق الرد على البيان الذي أدلى به رئيس الأرجنتين أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

طلبات عقد جلسات استماع

٧٢ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى المذكرة رقم ٢٠٠٣/١، التي تضمنت ١٣ طلبا لعقد جلسات استماع عن مسائل جبل طارق، وجزر كايمان، والصحراء الغربية. واقترح، وفقا للممارسة المعتادة، توزيع الطلبات باعتبارها من وثائق اللجنة والنظر فيها في جلسة لاحقة.

٧٣ - تقرر ذلك.

٧٤ - **الرئيس**: اقترح تعميم أية طلبات أخرى لعقد جلسات استماع باعتبارها من وثائق اللجنة والنظر فيها في الجلسة التالية.

٧٥ - تقرر ذلك.

٧٦ - **الرئيس**: أعلن أنه تلقى رسالة من رئيس وزراء جبل طارق، الذي يود أن يتكلم أمام اللجنة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٢٥.